

تونس تواجه ضغوطا فرنسية بعد عملية نيس الإرهابية

الأميرال كمال العكروت: التونسيون المرحلون من فرنسا قنابل موقوتة شديدة الانفجار



يواصل وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان جولته المغاربية التي استهلها بتونس الجمعة ثم الجزائر لمناقشة مجموعة من القضايا تتعلق أساسا بالسياسات المتعلقة بمقاومة الهجرة غير الشرعية وخطر التطرف والإرهاب، وذلك في أعقاب الهجوم الذي وقع الأسبوع الماضي على كنيسة بمدينة نيس ولقي فيه ثلاثة أشخاص حتفهم. والمتهم بارتكاب هذه العملية مهاجر تونسي، يبلغ من العمر 21 سنة، دخل فرنسا بطريقة غير شرعية من إيطاليا. وتسبب الهجوم -الذي جاء بعد أيام من مقتل المدرس صمويل باتي على يد متطرف شيثاني- في ردود فعل واسعة بفرنسا، نتجت عنها ضغوط على الحكومة لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد أنشطة التطرف والهجرة غير الشرعية. وبعد اتخاذ إجراءات من قبل السلطات الفرنسية جرت مناقشة إجراءات أخرى من المرجح أن تشمل ترحيل أعداد من المشتبه فيهم بالضلوع في أنشطة متطرفة أو يقيمون بصفة غير شرعية إلى بلدانهم الأصلية في المغرب العربي.

تونس - عبر الأميرال كمال العكروت مستشار الأمن القومي السابق في تونس، عن خشية من أن تتحول المطالب التي حملها وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان خلال زيارته لتونس الجمعة، إلى مسائل شائكة لن يكون من السهل على السلطات التونسية معالجتها.

وطالب العكروت في حوار مع "العرب" السلطات التونسية بأن تكون جاهزة للتعامل مع المطالب الفرنسية في كل ما يتعلق بترحيل 400 تونسي.

وقال إن زيارة وزير الداخلية الفرنسي لتونس تأتي جراء ضغط الشارع الفرنسي والأحزاب المحافظة والبيئية المتطرفة ومطالبتها الحكومة الفرنسية باتخاذ مواقف أكثر صرامة تجاه الأفراد الذين ينظر إليهم على أنهم يشكلون تهديدا أمنيا لفرنسا. والعمليات الإرهابية الأخيرة خاصة منها عملية نيس، التي تورط فيها مهاجر تونسي، أجدت الشارع الفرنسي وصعدت الضغط على حكومة إيمانويل ماكرون للإسراع باتخاذ إجراءات ضد الإسلاميين المتطرفين.

وتوقع أن تواجه تونس مع بقية دول المغرب العربي ضغوطا أوروبية جديدة بشأن الجالية المغربية المتواجدة هناك واحتمال ترحيل عدد من أفرادها.

وأشار العكروت -الذي عمل مستشارا أول مكلفا بالأمن القومي لدى الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي- إلى القرارات التي اتخذتها حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون، والتي تمس الجالية التونسية في فرنسا؛ مثل منع استخدام الأئمة من خارج فرنسا، وسن إجراءات لتقييد تحركات الإسلام السياسي الذي اعتبره متحدث من الليبرالي "أصل الشر"، وتشديد المراقبة على المساجد والمراكز الثقافية الإسلامية التي اعتبرها الرئيس الفرنسي بمثابة "حصان طروادة" لكونها "تبت الأفكار المتطرفة"، ثم تفكيك بعض الجمعيات كجمعية "أحمد ياسين" وجمعية "الذئاب الرمادية" القومية التركية، وطرد المتطرفين الإسلاميين من فرنسا وترحيلهم نحو بلدانهم.

التضييق على المهاجرين

● كيف ترون تبعات هذه الإجراءات الفرنسية؟

■ الجو العام الذي تنتزل فيه هذه الإجراءات في فرنسا من شأنه التضييق أكثر على الأجانب خاصة منهم القادمين من دول كتونس، وربما التشديد أكثر فائتر في الإجراءات المتعلقة بالهجرة ومنح التأشيرة. علاوة على ذلك يوحى الجو العام في فرنسا بعد حادثة نيس بتنامي مشاعر الإسلاموفوبيا

والعنصرية لدى البعض والحديث عن وجوب حماية علمانية الدولة ومدنيته.

● تتحدث الصحافة الفرنسية عن احتمال تقديم الوزير الفرنسي لقوائم أفراد معينين بالترحيل نحو البلدان المغاربية، من هم حسب رأيكم المعنوين بالترحيل؟

■ في فرنسا هناك حوالي سبعة ملايين مسلم. ووزير الداخلية الفرنسي تحدث عن 231 شخصا معنيا بالترحيل، "وبعد

والعنصرية لدى البعض والحديث عن وجوب حماية علمانية الدولة ومدنيته.

● تتحدث الصحافة الفرنسية عن احتمال تقديم الوزير الفرنسي لقوائم أفراد معينين بالترحيل نحو البلدان المغاربية، من هم حسب رأيكم المعنوين بالترحيل؟

■ في فرنسا هناك حوالي سبعة ملايين مسلم. ووزير الداخلية الفرنسي تحدث عن 231 شخصا معنيا بالترحيل، "وبعد

والعنصرية لدى البعض والحديث عن وجوب حماية علمانية الدولة ومدنيته.

● تتحدث الصحافة الفرنسية عن احتمال تقديم الوزير الفرنسي لقوائم أفراد معينين بالترحيل نحو البلدان المغاربية، من هم حسب رأيكم المعنوين بالترحيل؟

■ في فرنسا هناك حوالي سبعة ملايين مسلم. ووزير الداخلية الفرنسي تحدث عن 231 شخصا معنيا بالترحيل، "وبعد

والعنصرية لدى البعض والحديث عن وجوب حماية علمانية الدولة ومدنيته.

أوجاع أوروبا تتفاقم مع تواصل التهديدات الإرهابية



كمال العكروت: يمكننا الاستئناس بما ستقوم به الدول المغاربية



ماذا ينتظر دارمانان من تونس

■ الموضوع هو موضوع أمن قومي بامتياز، وفي اعتقادي اتخاذ قرار بشأنه يعود إلى مجلس الأمن القومي بعد درسه من طرف اللجان القارة المختصة لذات المجلس، مع الإشارة إلى أنه إذا تمت الاستجابة للطلب الفرنسي فإنه سيكون من الصعب علينا عدم قبول مطالب مماثلة من دول أخرى. وينبغي أن تكون مستعدين لأن يتحول قبول ترحيل خمسة أشخاص على سبيل المثال إلى قبول خمسين شخصا أو أكثر.

كان الموقف التونسي دائما صارما في موضوع عودة المتشددين من بؤر التور، وإلى حد الآن لا توجد معطيات حول قبول تونس من عدمه لمقترح فرنسا أو أي دولة أخرى. وأستبعد شخصا أن توافق تونس على المقترح المذكور أو أن تكون مستعدة لاستقبال متشددين صعب على فرنسا وإمكانياتها الضخمة ردهم واحتوائهم.

● من هو الطرف التونسي المؤهل لاتخاذ القرار؟

ينبغي القيام به من قبل الحكومة التونسية. ومعظم هؤلاء أجانب يُقيمون في فرنسا بصفة غير قانونية؛ من بينهم 180 شخصا، معتقلون في السجون ويشتهر في أنهم "يتبنون معتقدات دينية متطرفة".

وهنا لا بد من طرح عدة أسئلة: ما هي "المعتقدات الدينية المتطرفة" المشار إليها؛ وما هو تعريفها؛ من هم الـ231 شخصا المعنوين بالترحيل ومن هم الـ400 تونسي الذين تم الحديث عنهم بعد حادثة نيس؛ هل هم من ذوي الجنسية المزدوجة؛ وما هي نسبة التونسيين من بين قائمة الـ231؟

لا بد من الإشارة هنا إلى أن البعض من مزدوجي الجنسية، خاصة من الجيل الثاني، لا يتكلمون العربية وربما لم يزوروا في حياتهم تونس إطلاقا. وإذا كان من بين المرشحين نساء لديهن أبناء في حضانتهم، فهل سيتم ترحيل الأبناء معهم؟ وإذا كان البعض من الرجال هم مصدر السنن المادي لعائلاتهم فهل سيتم ترحيل العائلات بأكملها؛ هل تونس مهيأة ومنهية لقبول المرشحين، وخاصة أن فرنسا بالرغم مما لديها من إمكانيات عاجزة عن ردهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع؛ هل عدد الأفراد المراد ترحيلهم هو 231 أو 400، أم أن هذا العدد مرشح للزيادة؛ هل سيتم الترحيل فقط من فرنسا فقط أم سيتوسع ليشمل دولاً أخرى؟

يجب أن تكون الإجابة عن كل هذه الأسئلة واضحة لأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار من قبل الجانب التونسي، مع يقيني أنه لن يكون بإمكاننا في المستقبل رفض قبول أعداد أكبر أو طلبات ترحيل من بلدان أخرى إذا قبلنا بالمبدأ واستجبنا للطلب الفرنسي.

● حيال ذلك ما الذي يمكن للسلطات التونسية فعله؟

■ يمكننا الاستئناس بما سوف تقوم به الدول المغاربية الأخرى وكذلك بقرار الدول الأوروبية نفسها عندما طلب منها استقبال مواطنيها العائدين من بؤر التور. وفي هذا الإطار لا بد من التذكير بأن أغلب الدول الأوروبية لم توافق على عودة مواطنيها من سوريا والعراق، بل اقترحت عودة مزدوجي الجنسية إلى بلدانهم الأصلية. كما سبق أن ذكرت،

● حيال ذلك ما الذي يمكن للسلطات التونسية فعله؟

■ يمكننا الاستئناس بما سوف تقوم به الدول المغاربية الأخرى وكذلك بقرار الدول الأوروبية نفسها عندما طلب منها استقبال مواطنيها العائدين من بؤر التور.

وفي هذا الإطار لا بد من التذكير بأن أغلب الدول الأوروبية لم توافق على عودة مواطنيها من سوريا والعراق، بل اقترحت عودة مزدوجي الجنسية إلى بلدانهم الأصلية. كما سبق أن ذكرت،

عملية نيس تم الحديث عن ترحيل 400 تونسي. ومعظم هؤلاء أجانب يُقيمون في فرنسا بصفة غير قانونية؛ من بينهم 180 شخصا، معتقلون في السجون ويشتهر في أنهم "يتبنون معتقدات دينية متطرفة".

وهنا لا بد من طرح عدة أسئلة: ما هي "المعتقدات الدينية المتطرفة" المشار إليها؛ وما هو تعريفها؛ من هم الـ231 شخصا المعنوين بالترحيل ومن هم الـ400 تونسي الذين تم الحديث عنهم بعد حادثة نيس؛ هل هم من ذوي الجنسية المزدوجة؛ وما هي نسبة التونسيين من بين قائمة الـ231؟

لا بد من الإشارة هنا إلى أن البعض من مزدوجي الجنسية، خاصة من الجيل الثاني، لا يتكلمون العربية وربما لم يزوروا في حياتهم تونس إطلاقا. وإذا كان من بين المرشحين نساء لديهن أبناء في حضانتهم، فهل سيتم ترحيل الأبناء معهم؟ وإذا كان البعض من الرجال هم مصدر السنن المادي لعائلاتهم فهل سيتم ترحيل العائلات بأكملها؛ هل تونس مهيأة ومنهية لقبول المرشحين، وخاصة أن فرنسا بالرغم مما لديها من إمكانيات عاجزة عن ردهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع؛ هل عدد الأفراد المراد ترحيلهم هو 231 أو 400، أم أن هذا العدد مرشح للزيادة؛ هل سيتم الترحيل فقط من فرنسا فقط أم سيتوسع ليشمل دولاً أخرى؟

يجب أن تكون الإجابة عن كل هذه الأسئلة واضحة لأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار من قبل الجانب التونسي، مع يقيني أنه لن يكون بإمكاننا في المستقبل رفض قبول أعداد أكبر أو طلبات ترحيل من بلدان أخرى إذا قبلنا بالمبدأ واستجبنا للطلب الفرنسي.

● حيال ذلك ما الذي يمكن للسلطات التونسية فعله؟

■ يمكننا الاستئناس بما سوف تقوم به الدول المغاربية الأخرى وكذلك بقرار الدول الأوروبية نفسها عندما طلب منها استقبال مواطنيها العائدين من بؤر التور. وفي هذا الإطار لا بد من التذكير بأن أغلب الدول الأوروبية لم توافق على عودة مواطنيها من سوريا والعراق، بل اقترحت عودة مزدوجي الجنسية إلى بلدانهم الأصلية. كما سبق أن ذكرت،

● حيال ذلك ما الذي يمكن للسلطات التونسية فعله؟

■ يمكننا الاستئناس بما سوف تقوم به الدول المغاربية الأخرى وكذلك بقرار الدول الأوروبية نفسها عندما طلب منها استقبال مواطنيها العائدين من بؤر التور.

وفي هذا الإطار لا بد من التذكير بأن أغلب الدول الأوروبية لم توافق على عودة مواطنيها من سوريا والعراق، بل اقترحت عودة مزدوجي الجنسية إلى بلدانهم الأصلية. كما سبق أن ذكرت،

الموقف التونسي كان دائما صارما في موضوع عودة المتشددين من بؤر التور، ولا توجد معطيات حول قبول تونس لمقترح فرنسا لاستقبال متشددين

ضغوط على تونس

● أمام كل هذه الأسئلة والاعتبارات المعقدة، كيف ترون التصرف الذي